حقوق الحركة الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة
في الولايات المتحدة

الدكتور/ ستيفن شرودر
مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة

ملخص

لدى المعوقين في الولايات المتحدة حق التحرك في المجتمع، ويشمل ذلك الانتقال والوصول من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المساعدة والتجهيزات المناسبة في جميع المباني العامة ووسائل المواصلات وسوف أورد –خلال هذه المحاضرة- نبذة تاريخية مختصرة عن حركة التأييد والدفاع عن الإعاقة في الولايات المتحدة وسأقوم بتلخيص محتوى خمسة من القوانين الفيدرالية الأمريكية الرئيسية التي أثرت في حقوق التنقل خلال الثلاثين سنة الماضية، وعلى وجه الخصوص قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة" لعام 1990م. وهذا القانون هو قانون فيدرالي شامل جداً يغطي ثلاثة وعشرين مظهراً من مظاهر الحياة، ولكن التركيز سوف يكون على القواعد واللوائح الخاصة بالتنقل والوصول والتجهيزات التي تطورت منذ ذلك الحين. كما أنني سوف أناقش أنظمة التنقل والتكنولوجيا المساعدة وأجهزة الحركة الحديثة التي تم ابتكارها وتستعمل حالياً في الولايات المتحدة.

قائمة بمحتويات الورقة

مقدمة

لدى المعوقين في الولايات المتحدة حق التحرك في المجتمع، ويشمل ذلك الانتقال والوصول من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا المساعدة والتجهيزات المناسبة في جميع المباني العامة ووسائل المواصلات. لقد بدأت الحركة التي تنادي بالحقوق المدنية والإنسانية منذ أكثر من خمسين عاماً وعملت على صدور سلسلة من القوانين الفيدرالية الهامة واللوائح الخاصة بالبلاد إلى جانب أنظمة الحماية والتأييد والتطبيق التي تؤكد على أن هذه القوانين سوف تكون موضع التنفيذ. واستمرت حركة الحقوق المدنية في النمو على أساس القيم التالية:

1- المعوقون بمن فيهم المصابون بإعاقات شديدة قادرون على تحقيق الاستقلال الذاتي والإنتاجية والتكامل والتلاحم مع المجتمع. إن تقديم الدعم والخدمات والمساعدات الأخرى يمكن أن يؤدي إلى تحسين وصولهم إلى الاستقلالية والإنتاجية والتكامل والتلاحم.

2- المعوقون وأسرهم هم صناع القرار الأول فيما يختص بالدعم والخدمات التي يحتاجون إليها وعليهم أن يلعبوا دور صنع القرار في السياسات والبرامج التي تؤثر على حياتهم.

3- للمعوقين وأسرهم الصلاحيات والإمكانيات والأهداف الشخصية التي لا بد أن يتم الاعتراف بها ودعمها وتشجيعها.

4- الدعم والخدمات والمساعدات الأخرى تتم بطريقة تظهر الاحترام للكرامة الفردية والأولويات الشخصية والاختلافات الثقافية.

5- المجتمعات التي تقبل وتدعم المعوقين هي مجتمعات غنية بمشاركاتهم النشطة والكاملة وبمساهمات أسرهم.

6- يجب منح المعوقين وأسرهم الفرص والدعم اللازم للالتحام في الحياة الإجتماعية والحصول على علاقات مستقلة والعيش في منازل ومجتمعات والمساهمة في مجتمعاتهم ومملكتهم.

من خلال هذه المحاضرة، سوف أورد نبذة تاريخية مختصرة عن حركة التأييد والدفاع عن الإعاقة في الولايات المتحدة وسوف أقوم بتلخيص محتوى خمسة من القوانين الفيدرالية الأمريكية الرئيسية التي نتجت عنها خلال الثلاثين سنة الماضية وعلى وجه الخصوص قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة" لعام 1990م. وهذا القانون هو قانون فيدرالي شامل جداً يغطي ثلاثة وعشرين مظهراً من مظاهر الحياة، ولكن التركيز سوف يكون على القواعد واللوائح الخاصة بالتنقل والوصول والتجهيزات التي تطورت منذ ذلك الحين. كما أنني سوف أناقش أنظمة التنقل والتكنولوجيا المساعدة وأجهزة الحركة الحديثة التي تم ابتكارها وتستعمل حالياً في الولايات المتحدة.

تاريخ الإعاقة وتعريف حقوق المعوقين في الولايات المتحدة الأمريكية

نشأت الحركة الحديثة للحقوق المدنية للمعوقين في الولايات المتحدة عندما تولى الرئيس جون إف كندي الرئاسة في عام 1960م، حيث كانت له أخت مصابة بمتلازمة داون و لم يجد الخدمات المناسبة لها. دعمت حكومته الآباء وأيدت الذين يخدمون أطفالهم في المنزل وفي الكنيسة وفي المؤسسات الخيرية الأخرى التي يجدونها. وقد نمت القوانين الفيدرالية التي تهدف إلى تمويل البرامج بسرعة كبيرة خلال فترة رئاسة كندي. والآن لدينا مئات القوانين الفيدرالية والعامة التي تنمي وتساعد وتنظم تقريباً كل مرحلة من مراحل حياة المعوقين. هناك وظيفة مستقلة وقانون إعاقة يتعامل فقط مع نشر وتخطيط وحماية حقوق المعوقين، وسوف أقوم بتلخيص أهم خمسة قوانين خاصة بالإعاقة فقط والتي لها تأثيرها وخاصة قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة" لعام 1990م.

وأريد أن أؤكد هنا أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، بدعم من مؤسسة الأمير سلطان، قد طور نظاماً خاصاً بالمعوقين وافق عليه وتبناه مجلس الشورى. وقد صدر هذا القانون على غرار القانون الأمريكي "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة". وفي الخريف الماضي وافق صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله على تولي رئاسة المجلس الأعلى لشئون المعوقين المكلف بتنفيذ القانون. وبناءً عليه فإن مجال تأييد حقوق المعوقين في المملكة هو مجال واضح.

قانون إعادة التأهيل لعام 1973م:

وهو من أوائل القوانين الفدرالية والأكثر شمولاً ضمن القوانين الأمريكية التي هدفت إلى إعادة تأهيل المصابين في الحرب وضحايا الحوادث وإعادتهم ضمن فريق القوى العاملة. وتتم إعادة التفويض به من قبل الكونجرس والرئيس كل ثلاث سنوات، وقد امتد ليشمل جميع المعوقين. والآن هناك مكاتب خدمات تأهيل في كل ولاية تقدم الدعم المالي وغيره للأفراد المستحقين فوق 18 سنة والراغبين في العمل.

قانون إعاقات النمو لعام 1975م :

يغطي هذا القانون الفدرالي جميع الأفراد المصابين بإعاقات النمو مثل الأطفال والمراهقين تحت سن 21 سنة الذين يعانون من إعاقات واضحة في ثلاثة مجالات على الأقل في حياتهم ويحتاجون إلى المساعدة، و ينهض هذا القانون بالأعباء التالية:

1- مجالس تخطيط خدمة الإعاقة في كل ولاية: وتتألف هذه المجالس من صناع القرار الأساسيين والمستهلكين الذين يضعون خطط الولاية الخاصة بخدمات الإعاقة.
2- المساعدات القانونية بالنسبة للوصاية الخاصة بالمعوقين و حمايتهم من الاستغلال.
3- تدريب المتخصصين وأفراد الأسر في مراكز خاصة بخدمات وأبحاث الإعاقة تكون تابعة لمراكز جامعية ذات امتياز في مجالات الإعاقة. ولقد أضاف أحدث تفويض من قبل الكونجرس في عام 2000م حماية الحقوق المدنية للمعوقين كالتزام آخر من بين التزاماته.

قانون تعليم جميع المعوقين لعام 1975م:

هذا القانون (والذي أطلق عليه اعتباراً من عام 1997م "قانون تعليم الأفراد ذوي الحتياجات الخاصة") يضمن تعليماً مجانياً مناسباً لكل طفل في سن المدرسة في أقل تقييد بيئي ممكن. وبالنسبة لمعظم الأطفال فإن ذلك يعني وجود مدارس حكومية يجب أن يتمكن الأطفال المعوقون من الوصول إليها وأن تكون متكيفة مع إعاقاتهم، وبالتالي اتسعت حقوق التنقل الخاصة بهم لتشمل النظام المدرسي. ولذلك يجب على كل مدرسة تتلقى تمويلاً فدرالياً وتمويلاً من الدولة أن تلتزم بهذه القواعد أو تخسر التمويل الفدرالي والمؤمن من قبل الدولة لها.

قانون التكنولوجيا لعام 1991م:

يقدم هذا القانون لكل ولاية تمويلاً خاصاً بتكنولوجيا الأجهزة والأدوات المساعدة مثل الكراسي المتحركة وأجهزة الاتصال وأسطح ربط الإنسان بالجهاز وهي معدات تسمح للمعوقين بالعمل بفاعلية في البيئة الطبيعية. تقدم الولايات هذه التمويلات وتطور وسائل التكيف المناسبة لاحتياجات كل شخص بحيث يستطيع أن يستقل بذاته.

قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة " لعام 1990م:

هذا القانون هو أهم قانون على الإطلاق فيما يختص بالإعاقة في الولايات المتحدة حيث أنه يحظر التفرقة بين الأشخاص على أساس إعاقاتهم. ويعترف هذا القانون بأن الإعاقة هي جزء طبيعي من الحياة وبالتالي فإن للمعوقين نفس الحقوق المدنية مثلهم مثل غيرهم من غير المعوقين. وبالتالي فقد تم تطبيق هذا القانون من قبل قسم الحقوق المدنية بوزارة العدل الأمريكية. وانتهاكه أو عدم الالتزام به يمكن أن يؤدي إلى فقدان التمويل الفدرالي أو إلى عقوبات وغرامات كبيرة. ويتم تقييم أو تقرير هذه الانتهاكات في المحاكم الشرعية على أساس كل حالة على حدة. وقد نتج عن ذلك كبر حجم

(قانون الحالات) خلال العقد الماضي والذي يعتبر الآن مرجعاً لتفسير اللوائح. وتم تطوير تصورات قانونية جديدة مساندة لنا وسيتم مناقشتها في القسم التالي.

تعريف الشخص المعوق في قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة": هو "الشخص المصاب بإعاقة جسمية أو عقلية تحد بشكل واضح من واحد أو أكثر من أنشطته الحياتية أو لديه سجل لهذه الإعاقة أو ينظر إليه كشخص مصاب بإعاقة". الجزء الأول يغطي الأنشطة الحياتية مثل الرؤية والسمع والنطق والمشي وخلافه والتي تكون الإعاقة فيها أساسية. وعليه، فإن الشخص المصاب بشلل دائم في ساقه يعتبر معوقاً ولكن الشخص المصاب بكسر مؤقت في ساقه لا يعتبر كذلك. والجزء الثاني يغطي تلك الأمراض مثل الفصام حيث يكون الشخص واعياً في بعض الأحيان وغير واع في أحيان أخرى. أما الجزء الثالث فيغطي حالات مثل التشوه حيث يكون الشخص في الحقيقة غير معوق ولكن يبدو كأنه معوق وبالتالي يتم التفرقة ضده نتيجة مظهره وإن كان مؤهلاً للقيام بمهمة مثل وظيفة ما. والشخص المؤهل هو الذي يمكنه القيام بالواجبات الأساسية لمهمة ما باستعمال أجهزة مساعدة أو بدونها. وإذا كان مؤهلاً فإن قانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة" ينص على أنه لا بد من أن يتاح للشخص المعوق القيام بتنفيذ هذه الواجبات في المجتمع العام مع وجود تجهيزات مناسبة تمكنه من أداء هذا العمل. ومن الملاحظ أن جميع الحالات الواردة أعلاه تعتمد على حكم الآخرين، وبالتالي فإن قانون الحالة مهم جداً لصنع قرارات عادله بشأنهم. والآن دعونا نطبق هذه التصورات والأفكار على حقوق التنقل الخاصة بالمعوقين.

إن التجهيزات المناسبة الخاصة بالمعوقين المؤهلين هو عمل إجباري بالنسبة للكيانات العامة والخاصة التي تؤثر في التجارة. هذا يغطي نطاقاً واسعاً من الكيانات مثل الأعمال التي تحتاج إلى موظفين من غير العائلة والمطاعم والفنادق وعيادات الأطباء ومتاجر التجزئة والمتاحف والمكتبات والمنتزهات والمدارس العامة والخاصة ومراكز العناية اليومية والطائرات والقطارات والحافلات التي تنقل الركاب عبر طرق تجارية ثابتة. حيث يجب أن تشتمل جميع شركات الحافلات العامة بما فيها حافلات المدارس في الولايات المتحدة على تجهيزات خاصة بالمعوقين. لقد تم تقرير ذلك على أساس كل حالة على حدة. فعلى سبيل المثال، نظام النقل داخل المدينة ربما يتطلب منه أن يجهز 10% من الحافلات الخاصة به بسلالم هيدرولكية لتمكين الأفراد الذين يستعملون الكراسي المتحركة من الركوب. وربما يتطلب من هذه الحافلة أن تقوم بأخذ الشخص من أمام منزله بإشعار مسبق قبل 48ساعة من الموعد ونقله إلى عمله من الباب إلى الباب مقابل رسوم معقولة. وفيما يختص بالسفر بالطائرة، فإن قانون النقل الجوي يعين وجود تجهيزات خاصة للمعوقين. إن متطلبات قانون "الأمريكيون ذوو

الاحتياجات الخاصة" والخاص بالوصول إلى الطائرات قد أدى إلى تصميم منحدرات كهربائية (بدون سلالم لكي تساعد على صعود ونزول المعوقين) مرتفعة التكلفة نستعملها جميعاً ونستفيد منها عند ركوبنا الطائرة.

ينطبق نفس المنطق الخاص بالتجهيز المناسب على المباني مثل المنازل والفنادق وخلافه. هناك مجموعة كبيرة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالوصول إلى المناطق العامة متوفرة حالياً بالنسبة لجميع المباني والمنشآت. حيث يتم فحص جميع المباني العامة من ناحية التزامها بقانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة" بحيث لا يتم الحد من وصول أو حركة الأشخاص المعوقين بدون داع. وتظهر تفاصيل هذه المتطلبات في العرض الخاص بالأبواب وانحدار الممرات ومناطق الراحة وارتفاع القضبان الساندة وكراسي دورات المياه في الحمامات وهكذا. ولا يمكن ذكر هذه المتطلبات جميعاً هنا ولكن يمكن الاطلاع على تلك الوثائق في موقع الإنترنت المجاني الخاص بقانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة".

يمكن إجراء التجهيزات المناسبة وإزالة العوائق فقط عندما يكون ذلك قابلاً للتحقيق، وهذا يعني بأنه يمكن تحقيق ذلك بسهولة وبدون صعوبات كبيرة أو تكاليف. فعلى سبيل المثال، لا داعي لإعادة تصميم المصاعد في المباني القديمة وخصوصاً إذا كانت لها أهمية تاريخية، أما إذا كان ذلك ممكناً ولا يدمر هذه القيمة التاريخية فعندها يمكن إجراء هذه التعديلات. ويمكن النظر في المصادر المالية وخلافه التي تختص بالمالك عند اتخاذ مثل هذه القرارات. إن قانون الحالة متوسع جداً في الوقت الراهن، وذلك حتى تتمكن المحاكم من الاسترشاد به عند اتخاذ القرارات، وهو ينمو بشكل يومي كقرارات قضائية مبنية على المطالبات المقدمة من المؤسسات المعنية بالإعاقة ويتم مقاضاة الأفراد على انتهاك مثل هذه القرارات.

الاختراعات الخاصة بتنقل المعوقين

كما هو متوقع، هناك العديد من الاختراعات التي تم تطويرها لتحسين حركة تنقل المعوقين خلال الأربعين عاماً الماضية والتي تم تشجيعها من قبل القوانين التي أوردناها سالفاً، مثل الكراسي المتحركة التي تعمل بمحركات وتصعد الدرج، والدراجات النارية، والسيارات المصممة خصيصاً بحسب احتياجات المعوق حتى يتمكن من قيادتها، ودعامات الجلوس المصممة بواسطة الحاسب الآلي لحماية المعوقين المستعملين للكراسي المتحركة من الإصابة بالتقرحات عند استخدامها، والكراسي الخاصة بحالات الشلل الرباعي التي تقف آلياً عن طريق التحكم الشخصي، والتحليل الخاص بالمشية والتوازن. والعديد من هذه الأجهزة تستعمل حاليا في العلاج الرياضي والعلاج الطبيعي.

تمول وزارة الصحة الأمريكية والخدمات الإنسانية معهد بحوث مستقل وهو المعهد القومي لبحوث الإعاقة والتأهيل وذلك للتركيز على هذه الطاقة الخاصة بالابتكار، وتمول الوزارة 13 مركزاً للتدريب وبحوث إعادة التأهيل و6 مراكز لبحوث هندسة إعادة التأهيل في الجامعات على مستوى الولايات المتحدة. وبالرغم من وجود القليل من المراكز البحثية إلا أن معظم الاختراعات التي حصلنا عليها كانت من خلال هذه المراكز. إن المعلومات متوفرة بشأن تلك المراكز لدى موقع المعهد القومي لبحوث الإعاقة والتأهيل على الإنترنت وهي تقدم قدراً كبيراً ومفيداً من المعلومات.

التوصيات الخاصة بالمملكة بشأن تنقل المعوقين:

إنني أقيم في المملكة منذ حوالي سنة ولا زلت أدرس مصادركم والفرص الخاصة بالمعوقين لديكم، وإليكم بعض الملاحظات والتوصيات بشأن تنقلهم:

1- يتعين القيام بتفعيل تكنولوجيا تركز على "تقييم الاحتياجات" وإجراء مسح لحالات الإعاقة المختلفة التي تتعلق بالتنقل.

2- يتعين القيام بدَفعة كبيرة للحصول على تقنيات استراتيجية مثل تحليل الحركة و الاتصال بالشركات المناسبة (ميكروسوفت، لوسنت، وخلافه) ووكالات المساعدة والتطوير (البنك الدولي، بنك التطوير الإسلامي، الصندوق الكويتي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الصندوق السعودي للتنمية، وخلافه).

3- تحديد متطلبات سعة المباني على المستويات المختلفة والعمل مع الولايات المتحدة وأوروبا والوكالات الخاصة بالتنمية متعددة الجوانب وكذلك المؤسسات غير الحكومية لجذب المصادر اللازمة والخبرات.

4- التأثير على مسئولي الحكومة من أجل إنشاء وكالة تدريب مهني وإعادة تأهيل (أو ما شابه ذلك في إحدى المنشآت الحالية) وذلك لاستيفاء الخدمات غير المقدمة خارج نطاق أعمال قسم التعليم الخاص ووحدات التأهيل الموجودة بالمستشفيات.

5- الإشراف على دراسة مشاكل النقل والبنية التحتية في البيئة الناشئة وإعداد توصيات ومواصفات لسياسة خاصة بإزالة العوائق المعمارية في المباني الجديدة. يجب أن يكون هناك تأييد للمبادرات من قبل المسئولين في وزارة التخطيط ومسئولي البلديات مع الاحتكام للقضاء بشأن الرموز الإنشائية والمعماريين ومطوري الملكيات الكبرى وشركات الإنشاء عند الحاجة.

6- تطوير فرص تدريب مهني ووظيفي للمعوقين لدى الشركات الكبرى مثل أرامكو السعودية وإكسون موبيل ورويال داتش شل والخطوط الجوية العربية السعودية والبنك السعودي الأمريكي وخلافه.

7- تأمين المساعدة الفنية والتعليم بأفضل الممارسات للقائمين على الموارد البشرية في المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تدريب وتوظيف المعوقين.

8- تأمين المساعدة الاستشارية للأفراد والمؤسسات التي تبحث عن العون الذاتي وبرامج المجتمعات الممتدة.

9- تكوين وتنفيذ مشروع استكشافي لتوفير وسائل انتقال تسهل استعمال الكراسي المتحركة ونطاق متواضع من خدمات الدعم مثل إصلاح الكراسي المتحركة، والاستشارات/دعم العملاء. ويمكن وضع اللبنات الأولى وتشغيلها عن طريق مساعدات تطوعية مجتمعية (القراء ومقدمي العناية البسيطة وخلافه) بتكلفة بسيطة في حدود خمسمائة ألف ريال. إن عناصر التكاليف الكبرى للبدء في مثل هذا المشروع هي تلك المتعلقة بالحصول على السيارات والمكان المناسب، ويمكن أن يكون الحرم الجامعي هو المكان المثالي لمثل هذا المشروع حيث يتواجد هناك جزء أساسي من الأفراد المستهدفين والمطلوب خدمتهم (الحقيقيون والمتوقعون) ويمكن التعرف عليهم بسهولة، وحيث محفزات التدريب العملي ودراسة العمل (التي تستهدف خاصة الطلاب المتخصصين في المجالات المتعلقة بالتعليم الخاص) ويمكن تطوير مثل هذه المشاريع واستغلالها للإعلان عن دعم للتوظيف (يمكن أن تتمثل مهام زيادة التمويل في: جعل قسم التعليم الخاص يمول وظيفة أو وظيفتين في هذا المكان أو اكتساب تبرع على شكل سيارات من واحدة أو أكثر من شركات تصنيع السيارات أو الوكلاء المحليين، وتخصيص مكان في الجامعة و/أو إعانة مالية لدعم "مجموعة خدمات الطالب").

10- حث القطاع الخاص والعام على دعم إيجاد مختبر تقنية مساعدة ومركز تدريب لنشر الوعي واستعمال التكنولوجيا المتوفرة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال مؤسسة مستقلة كما يمكن دمجه منطقياً في أعمال قسم التعليم الخاص أو جامعة الملك سعود. يمكن أن تكون التكلفة التقديرية للبدء في هذا المشروع (مع عدم اشتمال مسئولي التدريب) هي حوالي 150000 إلى 300000 ريال.

11- عمل برنامج تدريب صيفي خاص بالطلبة المعوقين من الجامعات والمدارس الثانوية لدى الشركات الموجودة في الرياض.

12- تقديم نطاق متواضع من خدمات التنقل مباشرة للمعوقين كإجراء مؤقت حتى يمكن تمويل وتنفيذ الخدمات الاجتماعية بشكل مدروس.

وكما ترون فإن توصياتي تمثل أجندة كبيرة، وبحسب المثل الصيني الذي يقول: إن أطول الرحلات تبدأ بالخطوة الأولى. دعونا نأخذ هذه الخطوة لصالح إخواننا وأخواتنا المعوقين فهم يستحقونها. وشكراً على اهتمامكم.

المراجع

يمكن مراجعة جميع المعلومات الخاصة بهذه الورقة على الإنترنت عن طريق البحث تحت عنوان كل قانون فدرالي مذكور، وهم: قانون إعادة التأهيل، وقانون إعاقات النمو، وقانون تعليم جميع المعوقين، وقانون التكنولوجيا، وقانون "الأمريكيون ذوو الاحتياجات الخاصة". حيث يوجد لكل واحد من هذه القوانين موقع متوسع جداً و يمكن تحميل أغلب المعلومات منه مجاناً.